مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

المُهيمن المفترِس:
كيف يوظّف ترامب القوة الأمريكية؟

ستيفن مارتن والت

ترجمة: أ.م.د طارق محمد ذنون الطائي

كلية العلوم السياسية- جامعة الموصل

مكان النشر: مجلة الشؤون الخارجية- الولايات المتحدة
تاريخ النشر: 3/كانون الثاني/ 2026

لقد سعى المحللون منذ أن تسنم دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة لأول مرة في عام (2017)، إلى إيجاد وصف مناسب لنهجه في العلاقات الخارجية للولايات المتحدة. ففي مقال له، اقترح عالم السياسة باري بوسن عام(2018) بأن استراتيجية ترامب الكبرى هي «الهيمنة غير الليبرالية»، بينما جادل المحلل أورين كاس في خريف العام الماضي(2025) بأن جوهرها يكمن في المطالبة بـ«المعاملة بالمثل». وقد وُصف ترامب بالواقعي، والقومي، والتجاري التقليدي، والإمبريالي، والانعزالي. وتعكس كل هذه المصطلحات جانب معين من جوانب نهجه، ولكن ربما يكون الوصف الأنسب لاستراتيجيته الكبرى في ولايته الرئاسية الثانية هو «الهيمنة المفترسة». اذ يتمثل هدفها الرئيس في توظيف مكانة واشنطن المتميزة لانتزاع التنازلات والجزية ومظاهر الاحترام من الحلفاء والخصوم على حد سواء، سعياً وراء مكاسب قصيرة الأجل فيما يمكن عده عالم لعبته صفرية بحتة.

وبالنظر إلى الموارد الكبيرة والمزايا الجغرافية التي لا تزال تتمتع بها الولايات المتحدة، فإن الهيمنة المفترسة قد تنجح لمدة معينة من الزمن. ولكن على المدى البعيد، فانه سيكون محكوم عليها بالفشل. فهي غير ملائمة لعالم تتنافس فيه قوى كبرى متعددة، لا سيما في ظل وجود الصين بوصفها ندٌّ اقتصاديٌّ وعسكريّ لها، لأن التعددية القطبية تتيح للدول الأخرى سبلاً لتقليل اعتمادها

على الولايات المتحدة. فإذا استمرت الهيمنة المفترسة في تحديد الاستراتيجية الأمريكية في السنوات القادمة، فإنها ستضعف الولايات المتحدة وحلفاؤها على حد سواء، وتولد استياءً عالمياً متزايداً، وتخلق فرصاً مغرية لمنافسي واشنطن الرئيسيين، وتجعل الأمريكيين أقل أماناً ازدهاراً نفوذاً.

المُفترس الأكبر

تحول الهيكل العام للقوة العالمية على مدى السنوات الثمانين الماضية، من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية، ومن ثم إلى التعددية القطبية غير المتوازنة في الوقت الحاضر، وفي سياق ذلك، تغيرت الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة بالتوازي مع هذه التغييرات. ففي عالم الحرب الباردة ثنائي القطبية، تصرفت الولايات المتحدة كقوة مهيمنة خيّرة تجاه حلفائها المقربين في أوروبا وآسيا، لأن القادة الأمريكيين اعتقدوا بأن رفاهية حلفائهم تعد امراً ضرورياً لاحتواء الاتحاد السوفيتي. وعملوا على توظيف التفوق الاقتصادي والعسكري الأمريكي بحرية، ولجأوا أحياناً إلى الأساليب الأكثر تشدداً مع الشركاء الرئيسيين، كما هو الحال مع الرئيس أيزنهاور عندما هاجمت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل مصر عام(1956)، أو كما فعل الرئيس ريتشارد نيكسون عندما ألغى معيار الذهب عام (1971). لكن واشنطن ساعدت حلفاؤها أيضاً على التعافي اقتصادياً بعد الحرب العالمية الثانية؛ ووضعت قواعد تهدف إلى تعزيز الازدهار المتبادل، والتزمت بها في معظم الأحيان؛ وتعاونت مع الآخرين لإدارة أزمات العملة والاضطرابات الاقتصادية الأخرى؛ ومنحت الدول الأضعف مقعداً على طاولة المفاوضات وصوتاً في القرارات الجماعية. لم يقود المسؤولون الأمريكيون فقط، بل استمعوا أيضاً، ونادراً ما يحاولون إضعاف شركائهم أو استغلالهم.

خلال حقبة الأحادية القطبية، أذعنت الولايات المتحدة لغطرستها، وأصبحت القوة المهيمنة التي تتسم بالتهور والعناد. ففي ظل غياب الخصوم الاقوياء، واقتناعها بأن معظم الدول تتوق إلى قبول القيادة الأمريكية وتبني قيمها الليبرالية، لم يولي المسؤولون الأمريكيون اهتماماً يُذكر لمخاوف الدول الأخرى؛ وانغمسوا في حملات باهظة التكاليف ومضللة في أفغانستان والعراق وعدة دول

أخرى؛ وتبنوا سياسات تصادمية دفعت الصين وروسيا إلى التقارب؛ وضغطوا لفتح الأسواق العالمية بطرق سرّعت من عملية صعود الصين، وزادت من عدم الاستقرار المالي العالمي، وأثارت في نهاية المطاف رد فعل على المستوى الداخلي ساهم في وصول ترامب إلى البيت الأبيض. لا شك أن واشنطن سعت إلى عزل ومعاقبة وتقويض العديد من الأنظمة المعادية لها خلال هذه المدة، وفي بعض الأحيان لم تول اهتماماً يذكر للمخاوف الأمنية للدول الأخرى. لكن المسؤولين سواء كانوا من الديمقراطيين أم الجمهوريين على حد سواء اعتقدوا بأن استخدام القوة الأمريكية لتشكيل النظام الليبرالي العالمي سيكون مفيداً للولايات المتحدة والعالم، وأن المعارضة الجادة ستقتصر على عدد قليل من الدول المارقة الصغيرة. لم يكونوا يمانعون في استخدام القوة المتاحة لهم لإجبار الحكومات الأخرى أو استمالتها أو حتى الإطاحة بها، لكن سوء نواياهم كان موجهاً نحو الخصوم المعروفين وليس نحو شركاء الولايات المتحدة.

أصبحت الولايات المتحدة في عهد ترامب قوة مهيمنة مفترسة. ان هذه الاستراتيجية ليست رداً مدروساً ومتماسكاً بشكل فاعل على عودة التعددية القطبية؛ بل هي في الواقع الطريقة الخاطئة للتصرف في عالم تتعدد فيه القوى الكبرى. إنها بالأحرى انعكاس مباشر لنهج ترامب النفعي في جميع علاقاته، وإيمانه بأن الولايات المتحدة تتمتع بنفوذ هائل ودائم على جميع دول العالم تقريباً. لقد قال ترامب في نيسان من عام (2025) بان الولايات المتحدة أشبه بـ«متجر كبير وجميل»، و«الجميع يريد قطعة منه». أو كما ورد في بيان نشرته المتحدثة باسم البيت الأبيض كارولين ليفيت، بان المستهلك الأمريكي هو «ما تتمناه كل دولة»، مُضيفةً: «بعبارة أخرى، إنهم بحاجة إلى أموالنا».

وخلال ولاية ترامب الأولى، تمكّن المستشارون الاكثر خبرةً ومعرفةً، مثل وزير الدفاع جيمس ماتيس، ووزير الخزانة ستيفن منوشين، ورئيس موظفي البيت الأبيض جون كيلي، ومستشار الأمن القومي إتش آر ماكماستر، من كبح جماح النزعات العدوانية لترامب. ولكن في ولايته الثانية، أُطلق العنان لرغبته في استغلال نقاط ضعف الدول الأخرى، مدعوماً بمجموعة من المُعينين الذين تم اختيارهم وفقاً لولائهم الشخصي، وبثقة ترامب المتزايدة بهم، وإن كانت في غير محلها، في ادراكه للشؤون العالمية.

الهيمنة والخضوع

القوة المهيمنة المفترسة هي قوة عظمى مهيمنة تسعى إلى تنظيم تعاملاتها مع الآخرين وفقا لمبدأ اللعبة الصفرية، بحيث تُوزع المنافع دائماً لصالحها، وليس هدفها الأساس بناء علاقات مستقرة ذات منفعة متبادلة تُحسّن أوضاع جميع الأطراف، بل ضمان حصولها على المكاسب الكبرى من غيرها في كل تفاعل. يُفضّل لها الترتيب الذي يُحسّن من أوضاعها ويُضرّ بشركائها، على الترتيب الذي يُفيد الطرفين بموازاة حصولها على النصيب الاكبر، حتى لو كان الأخير يُحقق منافع مطلقة أكبر لكلا الطرفين. دائماً ما يسعى المهيمن المفترس إلى الحصول على حصة الأسد.

لا شك أن جميع القوى العظمى تمارس أعمال الاستغلال، وتتنافس باستمرار على تحقيق الميزة النسبية. وعند التعامل مع المنافسين، تسعى جميع الدول إلى تحقيق مكاسب أكبر في أي صفقة. إلا أن ما يميز الهيمنة الافتراسية عن سلوك القوى العظمى المعتاد هو استعداد الدولة لانتزاع تنازلات ومنافع غير متماثلة من حلفائها وخصومها على حد سواء. فالقوة المهيمنة

الحميدة لا تفرض أعباءً غير عادلة على حلفائها إلا عند الضرورة، لأنها تؤمن بأن أمنها وثروتها يتعززان بازدهار شركائها. وهي تُدرك قيمة القواعد والمؤسسات التي تُسهّل التعاون ذو المنفعة المتبادلة، والتي يُنظر إليها على أنها شرعية من قِبل الآخرين، والتي تتمتع بالاستدامة الكافية التي تُمكّن الدول من الافتراض بأن هذه القواعد لن تتغير كثيراً أو دون سابق إنذار. وترحب القوة المهيمنة الحميدة بالشراكات ذات المنفعة المتبادلة مع الدول التي تتشارك معها المصالح، مثل كبح جماح عدو مشترك، وقد تسمح للآخرين بتحقيق مكاسب غير متناسبة إذا كان ذلك سيُحسّن أوضاع جميع الأطراف. وبعبارة أخرى، لا تسعى القوة المهيمنة الحميدة إلى تعزيز مكانتها فحسب، بل تسعى أيضاً إلى توفير ما أسماه الاقتصادي أرنولد وولفرز «الأهداف السائدة»: فهي تسعى إلى تشكيل البيئة الدولية بطرق تجعل الممارسة المجردة للقوة أقل ضرورة.

وعلى النقيض من ذلك، فإن المهيمن المفترس من المرجح أن يستغل شركاؤه بقدر ما يستغل منافسيه. وقد تلجأ إلى الحظر، والعقوبات المالية، والسياسات التجارية القائمة على الإضرار بالدول المجاورة، والتلاعب بالعملة، وغيرها من أدوات الضغط الاقتصادي لإجبار الآخرين على قبول الشروط التجارية التي تكون في مصلحة اقتصادها، أو لتعديل سلوكهم في القضايا غير الاقتصادية التي تهمها. وستربط الدولة المهيمنة عملية توفير الحماية العسكرية بمطالبها الاقتصادية، وتتوقع من حلفائها دعم مبادراتها الأوسع في السياسة الخارجية. كما ستتحمل الدول الأضعف هذه الضغوط القسرية إذا كانت تعتمد بشكل كبير على الوصول إلى السوق الأكبر للدولة المهيمنة أو إذا كانت تواجه تهديدات أكبر من الدول الأخرى، ومن ثم يجب عليها الاعتماد على حماية الدولة المُهيمنة، حتى لو كانت هذه الحماية مشروطة بالتزامات معينة.

ولأن القوة القسرية للدولة المهيمنة المفترسة تعتمد على إبقاء الدول الأخرى في حالة من الخضوع الدائم، فإن قادتها يتوقعون من الدول الخاضعة لهم الاعتراف بتبعيتهم من خلال أفعال الخضوع المتكررة، والتي غالباً ما تكون رمزية. وقد يُطلب منهم دفع الضرائب الرسمية أو الإشادة علناً بفضائل الدولة المهيمنة. اذ توحي هذه المظاهر التي تتحول الى طقوس للتبجيل وتثبط المعارضة، بأن

الدولة المُهيمنة أقوى من أن تُقاوم، وتُظهرها على أنها أكثر حكمة من تابعيها، ومن ثم فان من حقها أن تُملي عليهم.

ليست الهيمنة الافتراسية ظاهرة جديدة. فقد كانت أساس علاقات أثينا مع دول المدينة الأضعف في إمبراطوريتها، وهي هيمنة وصفها بيريكليس نفسه، الزعيم الأثيني الأبرز في عصره، بأنها «طغيان». واستند النظام الصيني المركزي في شرق آسيا في العصور ما قبل الحديثة على علاقات التبعية المماثلة، بما في ذلك دفع الجزية والخضوع الذي يستند الى الطقوس، على الرغم من اختلاف الباحثين حول ما إذا كانت استغلالية بشكل راسخ. وكانت الرغبة في الحصول على الثروة من الممتلكات الاستعمارية عنصراً رئيساً في الإمبراطوريات الاستعمارية البلجيكية والبريطانية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية، وأثرت الدوافع المماثلة على العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة لألمانيا النازية مع شركائها التجاريين في وسط وشرق أوروبا، وعلاقات الاتحاد السوفيتي مع حلفائه في حلف وارسو. وعلى الرغم من اختلاف هذه الحالات في بعض الجوانب المهمة، فقد سعت كل منها إلى استغلال شركائها الأضعف لتحقيق المكاسب اللامتماثلة، حتى وإن لم تنجح جهودها دائمًا، وكانت تكلفة استمالة بعض العملاء والدفاع عنهم تفوق ما يقدمونه من ثروة أو جزية.

وبشكل مكثف، تنظر القوى المهيمنة المفترسة إلى جميع العلاقات الثنائية على أنها علاقات تستند الى اللعبة الصفرية، وتسعى إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب من كل منها. وشعارها الأساسي هو: «ما لي هو لي، وما لك قابل للتفاوض». ولا تتمتع الاتفاقيات القائمة بأي قيمة أو شرعية جوهرية، وسيتم تجاهلها أو إلغاؤها إذا لم تُحقق مكاسب كافية غير متماثلة. بالطبع، قد تفشل بعض المساعي الافتراسية، وهناك حدود لما يمكن لأقوى الدول استخلاصه من غيرها. مع ذلك، فإن الهدف الأسمى للقوى المهيمنة المفترسة هو دفع تلك الحدود إلى أقصى حد ممكن.

تصعيد الموقف

تتجلى الطبيعة الافتراسية لسياسة ترامب الخارجية بوضوح في هوسه بالعجز التجاري ومحاولاته استخدام الرسوم الجمركية لإعادة توزيع المكاسب الاقتصادية لصالح واشنطن. وقد صرّح ترامب مراراً وتكراراً بأن العجز التجاري «ابتزاز» وشكل من اشكال النهب؛ ووفقاً لوجهة نظره، فان الدول التي تحقق فوائض تجارية «رابحة» لأن الولايات المتحدة تدفع لها أكثر مما تدفعه لواشنطن نفسها. وبناءً على ذلك، فرض ترامب رسومًا جمركية على تلك الدول، التي تبدو ظاهرياً لحماية المصنّعين الأمريكيين برفع أسعار السلع الأجنبية (مع أن تكلفة الرسوم الجمركية يتحملها في الغالب الأمريكيون الذين يشترون السلع المستوردة)، أو التلويح بفرض هذه الرسوم لإجبار الحكومات والشركات الأجنبية على الاستثمار في الولايات المتحدة مقابل تخفيف الأعباء.

كما استخدم ترامب الرسوم الجمركية لإجبار الآخرين على تغيير السياسات غير الاقتصادية التي يعارضها. ففي يوليو الماضي، فرض رسوماً جمركية بنسبة(40%) على البرازيل في محاولة فاشلة للضغط على حكومتها للعفو عن الرئيس السابق جاير بولسونارو، الذي يعد أحد حلفاء ترامب. (في نوفمبر، رفع بعضاً من تلك الرسوم، التي ساهمت في ارتفاع أسعار المواد الغذائية للمستهلكين الأمريكيين). وبرر مضاعفة الرسوم الجمركية على كندا والمكسيك من خلال الادعاء بانهما لا تبذلان جهوداً كافية لوقف تهريب الفنتانيل. وفي أكتوبر، هدد كولومبيا بفرض تعريفات جمركية أعلى بعد أن انتقد رئيسها الضربات المثيرة للجدل التي شنتها البحرية الأمريكية على أكثر من عشرين قارباً في منطقة البحر الكاريبي، والتي تم استهدافها لتهريب المخدرات غير المشروعة وفقاً لإدارة ترامب.

من المرجح أن يُمارس ترامب الضغط على حلفاء الولايات المتحدة التقليديين كما يُمارسه على خصومها المُعترف بهم، وتُؤكد عملية تذبذب تهديداته، رغبته في انتزاع أكبر قدر ممكن من التنازلات. ويعتقد ترامب أن عدم القدرة على التنبؤ يعد بمثابة أداة تفاوض قوية، ويهدف من خلال سلسلة تهديداته ومطالبه المتغيرة باستمرار إلى إجبار الآخرين على البحث عن طرق جديدة للتوافق معه.

إن التهديد بفرض تعريفة جمركية لا يُكلف واشنطن الكثير إذا استجاب الطرف المستهدف بسرعة، ولكن إذا تمسك الطرف المستهدف بموقفه أو إذا شعرت الأسواق بالقلق، يُمكن لترامب تأجيل الإجراء. كما يُبقي هذا النهج الأنظار مُسلطة على ترامب نفسه، ويُساعد الإدارة على تصوير أي اتفاق لاحق على أنه انتصار بغض النظر عن بنوده الدقيقة، ويخلق فرصاً واضحة للفساد تُفيد ترامب ودائرته المُقربة.

ولتحقيق أقصى قدر من النفوذ الأمريكي، ربط ترامب مراراً وتكراراً مطالبه الاقتصادية باعتماد الحلفاء على الدعم العسكري الأمريكي، وذلك من خلال إثارة الشكوك حول ما إذا كان سيفي بالتزامات التحالف أم لا. لقد أصر على أن يدفع الحلفاء ثمن الحماية الأمريكية، والا فان الولايات المتحدة قد تغادر حلف الناتو، أو يرفض المساعدة في الدفاع عن تايوان، أو يتخلى تماماً عن أوكرانيا. لكن هدفه ليس تعزيز فعالية الشراكات الأمريكية عبر حثّ الحلفاء على بذل المزيد من الجهود للدفاع عن أنفسهم، بل إن رفع الرسوم الجمركية بشكل كبير سيضر باقتصادات الشركاء ويُصعّب عليهم تحقيق أهداف الإنفاق الدفاعي الأعلى. وبدلًا

من ذلك، يستخدم ترامب التهديد بفك الارتباط الأمريكي لانتزاع تنازلات اقتصادية. وقد حققت هذه الاستراتيجية بعض المكاسب قصيرة الأجل، على الأقل من الناحية النظرية. ففي تموز من عام(2025)، وافق قادة الاتحاد الأوروبي على اتفاقية تجارية أحادية الجانب على أمل إقناع ترامب بمواصلة دعم أوكرانيا، كما خُفّضت الرسوم الجمركية على اليابان وكوريا الجنوبية، بموجب اتفاقيتين وُقّعتا في تموز وتشرين الثاني على التوالي، مقابل تعهدهما بالاستثمار في الاقتصاد الأمريكي. وسعت أستراليا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وباكستان وأوكرانيا إلى توطيد الدعم الأمريكي من خلال منح الولايات المتحدة حق الوصول إلى المعادن الحيوية الموجودة في أراضيها أو امتلاكها جزئياً.

يُفضل المهيمن المفترس ذلك العالم الذي يتحكم به. كما قال ثوسيديدس في عبارته الشهيرة: «يفعل الأقوياء مما في وسعهم، ويعاني الضعفاء ما يجب عليهم تحمله». ولهذا السبب ستكون مثل هذه الدولة حذرة من المعايير أو القواعد أو المؤسسات التي قد تحد من قدرتها على استغلال الآخرين. ليس من المستغرب أن ترامب لم يكن يكترث كثيراً بالأمم المتحدة؛ فقد كان سعيداً بتمزيق الاتفاقيات التي تفاوض عليها أسلافه، مثل اتفاقية باريس للمناخ والاتفاق النووي الإيراني؛ بل إنه نكث حتى بالاتفاقيات التي تفاوض عليها بنفسه. كما انه يفضل إجراء المحادثات التجارية الثنائية بدلاً من التعامل مع مؤسسات مثل الاتحاد الأوروبي أو منظمة التجارة العالمية القائمة على القواعد، لأن التعامل المباشر مع الدول فرادى يعزز نفوذ الولايات المتحدة. كما فرض ترامب العقوبات على كبار مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية، وشنّ هجوماً شرساً على نظام تسعير الانبعاثات الذي وضعته المنظمة البحرية الدولية. ورغم ان اقتراح المنظمة البحرية الدولية سعى إلى إبطاء تغير المناخ من خلال تشجيع شركات الشحن على استخدام أنواع من الطاقة النظيفة، لكن ترامب ندد به ووصفه بأنه «خدعة» وتعمد تخريبه. وبعد أن هددت إدارته بفرض تعريفات جمركية وعقوبات وإجراءات أخرى ضد مؤيدي القرار، تم تأجيل التصويت على الموافقة الرسمية عليه لمدة عام. وصف أحد مندوبي المنظمة البحرية الدولية في تشرين الأول الوفد الأمريكي بأنه «يتصرف كعصابات «، مضيفاً: «لم أسمع بمثل هذا الكلام في أي اجتماع للمنظمة البحرية الدولية من قبل».

لا يمكن أن تكتمل أي مناقشة للهيمنة المفترسة لواشنطن دون ذكر اهتمام ترامب المعلن بالأراضي التي التابعة إلى دول أخرى واستعداده للتدخل في السياسة الداخلية للدول الأخرى في انتهاك واضح للقانون الدولي. إن رغبته المتكررة في ضم غرينلاند، وتهديداته بفرض تعريفات عقابية على الدول الأوروبية التي تعارض هذا الإجراء، هي المثال الأكثر وضوحاً على هذه النزعة. وكما حذرت المخابرات العسكرية الدنماركية في تقييمها السنوي للتهديدات، الذي صدر في ديسمبر، فإن «الولايات المتحدة تستخدم القوة الاقتصادية، بما في ذلك التهديدات المتمثلة بفرض التعريفات الجمركية العالية، لفرض إرادتها، ولم تعد تستبعد استخدام القوة العسكرية، حتى ضد الحلفاء». وتُشير تلميحات ترامب بشأن جعل كندا الولاية الحادية والخمسين أو إعادة احتلال منطقة قناة بنما إلى درجة مماثلة من الجشع الجيوسياسي والانتهازية. أما قراره باختطاف الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، وهو عمل يُشكّل سابقة خطيرة للقوى العظمى الأخرى، فيكشف عن استهتار المُفترس بالأعراف القائمة، واستعداده لاستغلال نقاط ضعف الآخرين. بل إن النزعة الافتراسية تمتد لتشمل القضايا الثقافية، إذ أعلنت استراتيجية الأمن القومي للإدارة بأن أوروبا تواجه «محواً حضارياً»، وأن سياسة الولايات المتحدة تجاه القارة يجب أن تتضمن «تطوير معارضة للمسار الحالي لأوروبا داخل الدول الأوروبية». وبعبارة أخرى، ستتعرض الدول الأوروبية لضغوط لتبني التزام إدارة ترامب بالقومية القائمة على الدم والأرض وعدائها للثقافات أو الأديان غير البيضاء وغير المسيحية. فبالنسبة للقوة المهيمنة المفترسة، لا توجد قضية محظورة.

يستغل ترامب أيضاً مكانة الولايات المتحدة الدولية المتميزة لتحقيق المكاسب الشخصية له ولعائلته. فقد أهدته قطر طائرة، ستُكلّف دافعي الضرائب الأمريكيين مئات الملايين من الدولارات لتجديدها، وقد ينتهي بها المطاف في مكتبته الرئاسية بعد انتهاء ولايته. كما وقّعت مؤسسة ترامب صفقات تطوير فنادق بملايين الدولارات مع حكومات تسعى لكسب ودّ الإدارة، واشترت شخصيات نافذة في الإمارات العربية المتحدة وغيرها مليارات الدولارات من العملات الرقمية التي أصدرتها شركة «وورلد ليبرتي فاينانشال» التابعة لترامب، وذلك في المدة نفسها التي حصلت فيها الإمارات على امتيازات خاصة للحصول

على رقائق إلكترونية متطورة تخضع عادةً لضوابط تصدير أمريكية صارمة. ولم يسبق لأي رئيس في تاريخ الولايات المتحدة أن استغل منصبه الرئاسي لتحقيق مكاسب مالية بهذا القدر أو بهذا التجاهل الواضح لتضارب المصالح المحتمل.

كما هو الحال مع زعيم مافيا أو حاكمُ إمبراطوريٌّ ذو نفوذٍ واسع، يتوقع ترامب من القادة الأجانب الساعين لنيل رضاه أن ينغمسوا في مظاهر مُهينة من التملق وأشكال بشعة من الإطراء، تماماً كما يفعل أعضاء حكومته. كيف يمكن تفسير السلوك المثير للاشمئزاز للأمين العام لحلف الناتو مارك روته، الذي قال لترامب إنه "يستحق كل الثناء" لحثه أعضاء الناتو على زيادة إنفاقهم الدفاعي، على الرغم من أن هذه الزيادات كانت جارية بالفعل قبل إعادة انتخاب ترامب، وأن غزو روسيا لأوكرانيا كان على الأقل بنفس القدر من الأهمية في تحفيز هذا التحول. كما صرّح روته، في اذار من عام(2025)، أن ترامب "كسر الجمود" مع روسيا بشأن أوكرانيا (وهو ادّعاءٌ ثبت بوضوح عدمُ صحته)؛ وأشاد بالضربات الجوية الأمريكية على إيران في حزيران بوصفها عمل «لم يجرؤ أحدٌ آخر على فعله»؛ وشبّه جهود ترامب للسلام في الشرق الأوسط بأفعال «أب» حكيم عطوف.

لم يكن روتّه وحيداً في التعبير عن هذا الموقف، فقد أيّد قادة عالميون آخرون، بمن فيهم قادة إسرائيل وغينيا وبيساو وموريتانيا والسنغال، عملية منح ترامب جائزة نوبل للسلام، بل وأشاد رئيس السنغال من دون مبرر بمهارة ترامب في لعبة الغولف. ولم يتخلف عن الركب، أهدى الرئيس الكوري الجنوبي لي جاي ميونغ ترامب تاجاً ذهبياً ضخمًا خلال زيارته الأخيرة إلى سيول، واختتم مأدبة عشاء رسمية بتقديم طبقٍ أُطلق عليه اسم «حلوى صانع السلام». لا بل حتى جياني إنفانتينو، رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم، انضم إلى هذه الموجة، فأنشأ «جائزة فيفا للسلام» التي لا قيمة لها، وأعلن ترامب أول من يحصل عليها في حفلٍ باذخ في كانون الأول من عام(2025).

إنّ المطالبة بإظهار الولاء ليست نتاجاً لحاجة ترامب التي لا تنضب على ما يبدو إلى الاهتمام والثناء فحسب، بل إنها تُسهم أيضًا في تعزيز الامتثال ويُقمع أي محاولة للمعارضة مهما كانت بسيطة. القادة الذين يتحدون ترامب يتعرضون للتوبيخ والتهديدات بمعاملة أقسى، كما حدث مع الرئيس الأوكراني

فولوديمير زيلينسكي في أكثر من مناسبة، بينما القادة الذين يبالغون في مدح ترامب يحصلون على معاملة ألطف، على الأقل في الوقت الحالي. فعلى سبيل المثال، في تشرين الأول من عام(2025)، مددت وزارة الخزانة الأمريكية خط مقايضة العملات بقيمة(20) مليار دولار لدعم البيزو الأرجنتيني، على الرغم من أن الأرجنتين ليست شريكًا تجاريًا مهماً للولايات المتحدة وكانت تحل محل صادرات فول الصويا الأمريكية إلى الصين (والتي كانت قيمتها مليارات الدولارات قبل أن يشن ترامب حربه التجارية). ولكن لأن الرئيس الأرجنتيني خافيير ميلي زعيمٌ يُشارك ترامب نفس التوجهات ويُشيد به علناً كقدوة له، فقد حصل على دعمٍ بدلاً من قائمة المطالب. وحتى تجار المخدرات المدانين، بمن فيهم الرئيس الهندوراسي السابق خوان أورلاندو هيرنانديز، يمكنهم الحصول على عفو رئاسي إذا بدا أنهم متوافقون مع أجندة ترامب.

إن الجهود المبذولة لكسب ودّ ترامب من خلال مدحه تماثل سباق التسلح، اذ يتنافس القادة الأجانب لمعرفة من يستطيع تقديم أكبر قدر من الثناء في أقل وقت ممكن. كما أن ترامب لا يتردد في الرد على القادة الذين يخالفون نهجه. لقد

أدرك رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي ذلك عندما تم فرض تعريفة جمركية بنسبة(25%) على الهند(تم رفعها لاحقًا إلى 50% لمعاقبة الهند على شراء النفط الروسي)، بعد أسابيع من رفضه طلب ترامب وقف الاشتباكات الحدودية بين الهند وباكستان. وبعد أن بثت حكومة مقاطعة أونتاريو إعلاناً تلفزيونياً ينتقد سياسة ترامب الجمركية، سارع ترامب إلى رفع التعريفة الجمركية على كندا بنسبة (10)% أخرى. وسرعان ما اعتذر رئيس الوزراء الكندي مارك كارني، واختفى الإعلان من البث فوراً. ولتجنب مثل هذه الإهانات، اختار العديد من القادة الانحناء بشكل استباقي على الأقل في الوقت الحالي.

طفح الكيل

يرى ترامب ومؤيدوه في هذه المظاهر من التبجيل والاحترام دليلاً على أن ممارسة الضغوط تجلب للولايات المتحدة فوائد كبيرة وملموسة. وكما صرّحت آنا كيلي، المتحدثة باسم البيت الأبيض، في أغسطس/آب: «النتائج تتحدث عن نفسها: اتفاقيات الرئيس التجارية تُحقق تكافؤ الفرص لمزارعينا وعمالنا، وتتدفق تريليونات الدولارات من الاستثمارات إلى بلادنا، وتنتهي حروب دامت عقوداً... يتوق القادة الأجانب إلى علاقة إيجابية مع الرئيس ترامب والمشاركة في ازدهار اقتصاده». يبدو أن الإدارة تعتقد أنها قادرة على استغلال الدول الأخرى إلى الأبد، وأن ذلك سيجعل الولايات المتحدة أقوى ويزيد من نفوذها. إنهم مخطئون: فالهيمنة المفترسة تحمل في طياتها بذور فنائها.

تكمن المشكلة الأولى في المبالغة في الفوائد التي روّجت لها الإدارة. فمعظم الحروب التي يدّعي ترامب بانه إنهاها لا تزال مستمرة. كما أن الاستثمارات الأجنبية الجديدة في الولايات المتحدة أقل بكثير من تريليونات الدولارات التي يتم الإعلان عنها، ومن غير المرجح أن تتحقق بالكامل. وباستثناء مراكز البيانات التي تغذيها الهوس بالذكاء الاصطناعي، فإن الاقتصاد الأمريكي ليس مزدهراً، ويعود ذلك جزئياً إلى التحديات التي فرضتها سياسات ترامب الاقتصادية. قد يستفيد ترامب وعائلته وحلفاؤه السياسيون من سياساته الافتراسية، وليس الشعب الأمريكي.

وثمة مشكلة أخرى تتمثل في أن اقتصاد الصين بات ينافس اقتصاد الولايات المتحدة في جوانب عديدة. صحيح أن الناتج المحلي الإجمالي للصين أصغر بالقيمة الاسمية، ولكنه أكبر من حيث تعادل القوة الشرائية، ومعدل نموها أعلى، وهي تستورد الآن ما يقارب ما تستورده الولايات المتحدة. وقد ارتفعت حصتها من صادرات السلع العالمية من أقل من(1%) عام(1950) إلى نحو(15%)اليوم، بينما انخفضت حصة الولايات المتحدة من(16%) عام (1950) إلى(8%) فقط. وتسيطر الصين على سوق العناصر الأرضية النادرة المكررة التي يعتمد عليها الكثيرون، بمن فيهم الولايات المتحدة؛ إنها تتحول بسرعة إلى لاعب رئيس في العديد من المجالات العلمية؛ ويرغب العديد من الفاعلين الآخرين، بمن فيهم المزارعون الأمريكيون، في الوصول إلى أسواقها. وكما أظهرت قرارات ترامب الأخيرة بتعليق الحرب التجارية مع الصين وتجميد خطط فرض عقوبات على وزارة أمن الدولة الصينية بسبب حملة التجسس الالكتروني التي استهدفت المسؤولين الامريكيين، فإنه لا يستطيع ممارسة الترهيب ضد القوى الكبرى الأخرى كما فعل مع الدول الأضعف.

فضلاً عن ذلك، ورغم أن دولًا أخرى لا تزال ترغب في الوصول إلى الاقتصاد الأمريكي ومستهلكيه الأثرياء، إلا أن الولايات المتحدة لم تعد الخيار الوحيد المتاح امامها. فبعد فترة وجيزة من رفع ترامب الرسوم الجمركية على البضائع الهندية إلى نسبة باهظة بلغت(50%)، في آب من عام(2025)، سافر مودي إلى بكين للمشاركة في قمة مع الرئيس الصيني شي جين بينغ والرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وفي كانون الأول، زار بوتين مودي في نيودلهي، اذ وصف رئيس الوزراء الهندي علاقة بلاده بروسيا بأنها «كالنجم القطبي الثابت الذي لا يتغير»، وحدد الزعيمان هدفًا لحجم تجارة ثنائية يبلغ(100) مليار دولار بحلول عام(2030). ولم تكن الهند تُعلن رسميًا تحالفها مع موسكو، لكن مودي كان يُذكّر البيت الأبيض بأن أمام نيودلهي خيارات أخرى.

ونظرًا لأن إعادة تنظيم سلاسل التوريد والترتيبات التجارية مكلفة وتستغرق وقتًا طويلاً، وعادات التعاون والتبعية لا تزول بين عشية وضحاها، فقد اختارت بعض الدول استرضاء ترامب على المدى القصير. اذ أقنعت اليابان وكوريا الجنوبية ترامب بخفض الرسوم الجمركية من خلال الموافقة على استثمار

مليارات الدولارات في الاقتصاد الأمريكي، لكن المدفوعات الموعودة ستُسدد على مدى سنوات عديدة وقد لا تُنفذ بالكامل أبداً. وفي غضون ذلك، عقد المسؤولون الصينيون واليابانيون والكوريون الجنوبيون أول مفاوضات تجارية لهم منذ خمس سنوات في اذار من عام(2025)، وتدرس الدول الثلاث مقايضة عملات ثلاثية تهدف إلى «تعزيز شبكة الأمان المالي في المنطقة وتعميق التعاون الاقتصادي في ظل الحرب التجارية التي يشنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب»، ووفقًا لصحيفة ساوث تشاينا مورنينج بوست، وسعت فيتنام علاقاتها العسكرية مع روسيا خلال العام الماضي، متراجعةً عن الجهود السابقة للتقارب مع الولايات المتحدة. ونُقل عن أحد المحللين في صحيفة نيويورك تايمز قوله: «بإن عدم القدرة على التنبؤ بسياسات ترامب جعل فيتنام متشككة للغاية بشأن التعامل مع الولايات المتحدة». «الأمر لا يقتصر على التجارة فحسب، بل يشمل صعوبة قراءة أفكاره وتصرفاته.» إن عدم القدرة على التنبؤ بتصرفات ترامب له جانب سلبي بشكل جليّ: فهو يشجع الآخرين على البحث عن شركاء أكثر موثوقية.

تسعى الدول الاخرى أيضاً إلى تقليل اعتمادها على الولايات المتحدة. وقد حذر كارني مراراً وتكراراً من أن عهد التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة قد ولّى، وحدد هدفاً لمضاعفة صادرات كندا الى خارج الولايات المتحدة خلال عقد من الزمن، ووقع أول اتفاقية تجارية ثنائية لبلاده مع إندونيسيا، ويتفاوض حالياً على اتفاقية تجارة حرة مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، وقام بزيارة إلى بكين في كانون الثاني الماضي بهدف تحسين العلاقات. وقد وقّع الاتحاد الأوروبي بالفعل اتفاقيات تجارية جديدة مع إندونيسيا والمكسيك وتكتل ميركوسور التجاري في أمريكا الجنوبية، وكان على وشك إبرام اتفاقية تجارية جديدة مع الهند في أواخر كانون الثاني. وإذا استمرت واشنطن في محاولة استغلال اعتماد الدول الأخرى، فإن هذه الجهود ستتسارع.

اشترِ الآن، وادفع لاحقًا؟

لقد تسامح حلفاء الولايات المتحدة مع قدر معين من التنمر في الماضي لأنهم كانوا يعتمدون بشكل كبير على الحماية الأمريكية. ولكن لهذا التسامح حدود

معينة. لقد كان مستوى الترهيب الذي مارسه ترامب خلال ولايته الأولى محدوداً، وكان لدى حلفاء الولايات المتحدة ما يدعوهم للأمل في أن تكون فترة حكمه حالةً استثنائيةً لن تتكرر. لكن هذا الأمل تبدد الآن، لا سيما في أوروبا. فعلى سبيل المثال، تتسم استراتيجية الأمن القومي للإدارة بالعداء الصريح للعديد من الحكومات والمؤسسات الأوروبية. إلى جانب تهديدات ترامب المتجددة بالاستيلاء على جزيرة غرينلاند، فقد أثار ذلك شكوكاً إضافية حول جدوى حلف الناتو على المدى الطويل، وأظهر أن جهود القادة الأوروبيين لكسب تأييد ترامب من خلال التكيف معه قد فشلت.

فضلا عن ذلك، ستفقد التهديدات بسحب الحماية العسكرية الأمريكية فعاليتها إن لم تُنفذ، ولا يمكن تنفيذها دون القضاء التام على نفوذ الولايات المتحدة. إذا استمر ترامب في التهديد بالانسحاب ولكنه لم يفعل ذلك فعلياً، فسوف ينكشف زيف تهديده وسيفقد قدرته على الإكراه. لكن إذا سحبت الولايات

المتحدة التزاماتها العسكرية، فإن النفوذ الذي كانت تتمتع به على حلفائها السابقين سيتلاشى. في كلتا الحالتين، فإن استخدام وعد الحماية الأمريكية لانتزاع سلسلة لا تنتهي من التنازلات ليس استراتيجية مستدامة.

ولا يُعدّ التنمّر كذلك. لا أحد يستمتع بعملية إجباره على الانخراط في سلوكيات ولاء مُهينة. فقد يستمتع القادة الذين يتبنون رؤية ترامب للعالم بفرصة مدحه علناً، لكن الاخرين بلا شك يجدون التجربة مُستفزة. لن نعرف أبداً ما كان يدور في أذهان القادة الأجانب الذين أُجبروا على التملق لترامب وهم ينطقون العبارات المنمقة، لكن من المؤكد أن بعضهم استاء من هذه التجربة ورحلوا على أمل الحصول على فرصة للرد بالمثل في المستقبل. يجب على القادة الأجانب أيضاً أن يُراعوا ردود فعل الرأي العام في بلادهم، ويمكن أن يكون الفخر الوطني قوةً دافعة. يجدر التذكير بأن فوز كارني في الانتخابات، في نسيان من عام(2025)، وكان مديناً إلى حد كبير لحملته المناهضة لترامب، ولتصورات الناخبين بأن منافسه من الحزب المحافظ كان نسخة مُخففة من ترامب. شهد رؤساء دول آخرون، مثل الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، ارتفاعًا كبيرًا في شعبيتهم عندما تحدّوا تهديدات ترامب. ومع تزايد الشعور بالإذلال، قد يجد قادة العالم الآخرون أن الرد بالمثل يمكن أن يجعلهم أكثر شعبية بين ناخبيهم.

كذلك ان الهيمنة المفترسة غير فعالة. فهي تتجنب الاعتماد على القواعد والمعايير متعددة الأطراف، وتسعى بدلاً من ذلك إلى التعامل مع الدول الأخرى على أساس ثنائي. ولكن في عالم يضم ما يقارب(200) دولة، يُعدّ الاعتماد على المفاوضات الثنائية مضيعة للوقت، ومن المؤكد أنه سيؤدي إلى اتفاقيات متسرعة وضعيفة التصميم. فضلا عن ذلك، فإن فرض صفقات أحادية الجانب على عشرات الدول الأخرى يشجع على التهرب من الالتزامات، لأنها تعلم أنه سيكون من الصعب على الدولة المهيمنة مراقبة الامتثال وإنفاذ جميع الاتفاقيات التي أبرمتها. ويبدو أن إدارة ترامب قد أدركت متأخرةً أن الصين لم تشترِ جميع الصادرات الأمريكية التي وافقت على شرائها في المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري الذي وقّعته مع الولايات المتحدة عام (2020)، خلال ولاية ترامب الأولى، وأطلقت تحقيقاً في الأمر في أكتوبر. وإذا ما ضاعفنا مهمة مراقبة الامتثال في

جميع الترتيبات التجارية الثنائية لواشنطن، فسيسهل علينا فهم كيف يمكن للدول الأخرى أن تعد بتقديم تنازلات الآن، ثم تتراجع عنها لاحقاً.

وفي الختام، إن التخلي عن المؤسسات، والتقليل من شأن القيم المشتركة، وممارسة الضغط على الدول الأضعف، سيسهل على خصوم الولايات المتحدة إعادة صياغة قواعد اللعبة العالمية بما يخدم مصالحهم. ففي عهد شي جين بينغ، سعت الصين مراراً وتكراراً إلى تصوير نفسها كقوة عالمية مسؤولة وغير أنانية، تسعى إلى تعزيز المؤسسات العالمية لصالح البشرية جمعاء. لقد ولّى عهد دبلوماسية المواجهة «المحارب الذئب» التي سادت قبل بضع سنوات، والتي شهدت قيام المسؤولين الصينيين بإهانة الحكومات الأخرى والتنمر عليها بشكل روتيني دون أي جدوى. وفي حالات استثنائية نادرة، أصبح للدبلوماسيون الصينيون اليوم حضوراً متزايد الحيوية والنشاط والفعالية في المحافل الدولية.

من الواضح أن التصريحات العلنية للصين تخدم مصالحها الذاتية، لكن بعض الدول ترى في هذا الموقف بديلاً مرغوب به للولايات المتحدة التي تتزايد نزعتها العدوانية. ففي استطلاع للرأي شمل(24) دولة رئيسة، ونشره مركز بيو للأبحاث في يوليو الماضي، أبدى فيه أغلبية المشاركين في ثماني دول رأياً أكثر إيجابية تجاه الولايات المتحدة مقارنةً بالصين، بينما نظر المشاركون من سبع دول إلى الصين بنظرة أكثر إيجابية. أما في الدول التسع المتبقية، فقد كانت النظرة إلى القوتين متقاربة. لكن المؤشرات تصب في مصلحة بكين. وكما يشير التقرير،»أصبحت النظرة إلى الولايات المتحدة أكثر سلبية، بينما أصبحت النظرة إلى الصين أكثر إيجابية». وليس من الصعوبة بمكان معرفة السبب.

خلاصة القول أن ممارسة المهيمن المفترس ستُضعف شبكات القوة والنفوذ التي لطالما اعتمدت عليها الولايات المتحدة، والتي ولّدت النفوذ الذي يحاول ترامب استغلاله الآن. ستعمل بعض الدول على تقليل اعتمادها على واشنطن، وستقوم دول أخرى بعقد ترتيبات جديدة مع منافسيها، وسيتوق عدد لا بأس به إلى تلك اللحظة التي تتاح لهم فيها الفرصة للانتقام من الولايات المتحدة بسبب سلوكها الأناني. ربما ليس الان، وربما ليس غداً، لكن ردة الفعل قد تأتي بسرعة مذهلة. وكما قال إرنست همنغواي في عبارته الشهيرة عن

بداية الإفلاس، فإن سياسة الهيمنة الافتراسية المستمرة قد تتسبب في تراجع النفوذ العالمي للولايات المتحدة «بشكل تدريجي ومن ثم فجأة».

الاستراتيجية الخاسرة

لا تزال القوة الصلبة هي الركيزة الرئيسة في السياسة العالمية، لكن الأهداف التي تُستخدم من أجلها والأساليب التي تُوظَّف بها هي التي تحدد مدى فعاليتها في تعزيز مصالح الدولة. وبفضل موقعها الجغرافي المتميز، واقتصادها الضخم والمتطور، وقوتها العسكرية التي لا تُضاهى، وسيطرتها على عملة الاحتياطي العالمي والمراكز المالية الحيوية، تمكنت الولايات المتحدة من بناء شبكة علاقات وروابط واسعة النطاق، والحصول على النفوذ الكبير في العديد من الدول الأخرى خلال السنوات الخمس والسبعين الماضية.

ولأن استغلال هذا النفوذ بشكل علني كان سيقوضها، فقد حققت السياسة الخارجية الأمريكية نجاحاً أكبر عندما مارس القادة الأمريكيون القوة المتاحة لهم بضبط النفس. وعملوا مع الدول ذات التوجهات المماثلة لإرساء ترتيبات ذات منفعة متبادلة، مُدركين بأن الآخرين سيكونون أكثر ميلاً للتعاون مع الولايات المتحدة إذا لم يخشوا طموحاتها. لم يشك أحد ما بأن واشنطن كان تمتلك القبضة الحديدية. ولكن من خلال تغليفها بسلوك ودي(معاملة الدول الأضعف باحترام وعدم محاولة استغلالها إلى أقصى حد ممكن) تمكنت الولايات المتحدة من إقناع أهم دول العالم بأن التوافق مع سياستها الخارجية أفضل من الشراكة مع خصومها الرئيسيين.

إن الهيمنة المفترسة تهدر هذه المزايا في سبيل تحقيق مكاسب قصيرة الأجل وتتجاهل العواقب السلبية طويلة الأجل. صحيح أن الولايات المتحدة ليست على وشك مواجهة تحالفٍ مضادٍ واسع النطاق أو فقدان استقلاليتها، فهي أقوى من أن تُعاني من هذا المصير، وتتمتع بموقعٍ استراتيجيٍّ قوي. مع ذلك، ستصبح أفقر وأقل أمانًا ونفوذًا مما كانت عليه طوال حياة معظم الأمريكيين الأحياء. سيعمل القادة الأمريكيون المستقبليون من موقع أضعف، وسيواجهون معركة شاقة لاستعادة سمعة واشنطن كشريك يبحث عن مصلحته الذاتية ولكنه

منصف. إن الهيمنة المفترسة استراتيجية خاسرة، وكلما أسرعت إدارة ترامب في التخلي عنها، كان ذلك من الأفضل لها.